

التصويت على الأعمال والعقود التي لعضو مجلس الإدارة مصلحة فيها



04 سبتمبر 2022م

08 صفر 1444هـ

تبلغ مقدم من سعادة نائب رئيس مجلس الإدارة

السادة أعضاء الجمعية العامة لشركة الصقر للتأمين التعاوني
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بناء على متطلبات المادة (71) من نظام الشركات والتي تتطلب أن يبلغ عضو مجلس الإدارة المجلس بما له من مصلحة شخصية في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة، يود رئيس مجلس الإدارة إبلاغ جمعيتكم الموقرة بالآتي:

الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021	مبلغ المعاملة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021	طبيعة المعاملة	اسم الشركة	عضو مجلس الإدارة شركة الصقر للتأمين التعاوني
8,929,336	5,123,177	إجمالي اقساط التأمين	مجموعة شركات عبد الرحمن علي التركي	الأستاذ/ فهد بن عبد الرحمن التركي
852,270	4,341,949	إجمالي المطالبات إيجار المقر الرئيسي للشركة		
-	1,183,827			
4,603	71,690	إجمالي اقساط التأمين	مجموعة شركات البسام	الأستاذ/ عبد الله عبد الرحمن البسام
22,333	30,391	إجمالي المطالبات		
	915,110	اقساط اعادة التأمين المسندة		
529,196		حصة معيدي التأمين من المطالبات المدفوعة	شركة الصقر الوطنية للتأمين	الأستاذ/ عبد الله بن جمعة السري الأستاذ/ ماجد عبد الله السري الأستاذ/ عبد المحسن بن نافذ جابر الأستاذ/ سلطان بن عبد العزيز السويدي
	143,740	إيرادات عمولة إعادة التأمين		
	44,647			

وأود الإفادة بأن المجلس اتخذ الإجراءات النظامية اللازمة وتؤكد بعدم وجود تفضيل للأطراف المذكوره أعلاه، وقد تبين بعد المراجعة أن التعامل قد تم وفق السياسات و الإجراءات المعتمدة في الشركة كما تبين للمجلس عدم حصول اي اضرار علي المساهمين بسبب ذلك.

وقد تم تعيين مراجع حسابات الشركة لتقديم تقريره حيال هذه الحالة حسب المتطلبات النظامية وفقا للمعايير الصادرة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

نائب رئيس مجلس الإدارة



تقرير مراجع الحسابات المستقل عن تقرير المصلحة الشخصية لأعضاء مجلس الإدارة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة وفقاً لأحكام المادة (٧١) من نظام الشركات

إلى السادة المساهمين المحترمين
شركة الصقر للتأمين التعاوني
شركة مساهمة سعودية
الدمام – المملكة العربية السعودية

مقدمة

قمنا بإرتباط تأكيد محدود عن تقرير المصلحة الشخصية لأعضاء مجلس الإدارة ("التقرير") في الأعمال والعقود التي تتم لحساب شركة الصقر للتأمين التعاوني ("الشركة") المرفق عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م والمعد من قبل إدارة الشركة وفقاً للضوابط المنطبقة أدناه.

معلومات الموضوع

إن معلومات الموضوع لإرتباطنا للتأكيد المحدود هو الكشف المعد من قبل إدارة الشركة كما هو مرفق مع هذا التقرير والمسلم لنا.

الضوابط المنطبقة

المتطلبات المعتمدة للضوابط المنطبقة هي طبقاً لما جاء في المادة (٧١) من نظام الشركات، والذي ينص على أنه لا يجوز أن يكون لعضو مجلس الإدارة أى مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة إلا بترخيص مسبق من الجمعية العامة العادية يجدد كل سنة. وعلى عضو مجلس الإدارة أن يبلغ المجلس بما له من مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة، ويثبت هذا التبليغ في محضر الاجتماع.

مسئولية الإدارة

إدارة الشركة مسؤولة عن:

- إعداد التقرير وفقاً للضوابط المنطبقة؛ و
- التصميم والتنفيذ والحفاظ على الرقابة الداخلية المرتبطة بإعداد هذا التقرير خالية من أى تحريف جوهري، سواء كان عن طريق الغش أو الخطأ؛ و
- القوائم المالية المراجعة تعكس المعلومات المستمدة من التقرير؛ و
- كونها مسؤولة عن التبليغ عن كل المصالح الشخصية لأعضاء مجلس الإدارة المباشرة وغير المباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة.

إستقلاليتنا و رقابة الجودة

إننا مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بإرتباطنا للتأكيد المحدود في المملكة العربية السعودية والذي يتضمن الإستقلالية ومتطلبات أخرى تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

طبقنا المعيار الدولي لرقابة الجودة (١) المعتمد في المملكة العربية السعودية، و لذلك فإننا نحافظ على نظام شامل للرقابة الداخلية متضمناً سياسات وإجراءات محفوظة تخص الإلتزام بمتطلبات السلوك والمعايير المهنية ومتطلبات القوانين واللوائح المنطبقة.

تقرير مراجع الحسابات المستقل عن تقرير المصلحة الشخصية لأعضاء مجلس الإدارة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة وفقاً لأحكام المادة (٧١) من نظام الشركات (تتمة)

مسئوليتنا

تتمثل مسئوليتنا في إبداء تأكيد محدود حول الكشف بناءً على الإجراءات التي قمنا بها والأدلة التي حصلنا عليها. قمنا بإرتباطنا للتأكيد المحدود طبقاً للمعيار الدولي إرتباطات التأكيد ٣٠٠٠ (المعدل) (إرتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات المراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية) المعتمد في المملكة العربية السعودية. يتطلب المعيار تخطيط وتنفيذ الإرتباط للحصول على تأكيد محدود حول ما إذا نما إلى علمنا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن الشركة لم تلتزم بمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات لإعداد التقرير المرفق.

تعتمد الإجراءات المختارة بناءً على حكمناء، متضمنة تقيوم المخاطر مثل مخاطر عجز النظام و الرقابة الداخلية سواء كانت عن طريق الغش أو الخطأ. عند تقيوم هذه المخاطر، إعتبرنا الرقابة الداخلية ذات صلة لإلتزام الشركة بنظام الشركات. تتضمن إجرائتنا الفحص على أساس العينة لمستندات النظام المؤيدة فيما يتعلق بإعداد التقرير المرفق.

نعتمد بأن الأدلة التي حصلنا عليها كافية و مناسبة لإبداء رأينا لإرتباط التأكيد المحدود.

ملخص العمل المنجز

قمنا بالتخطيط والتنفيذ للإجراءات التالية للحصول على تأكيد محدود عن مدى مطابقة التقرير مع متطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات:

- الحصول على التقرير ومراجعته وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات.
- مطابقة المعاملات المتضمنة في التقرير مع سجلات ودفاتر الشركة.
- التحقق من طبيعة العلاقة بين مجلس إدارة الشركة والشركات التي لها علاقة معهم.
- التحقق من أن المعاملات المبلغ عنها في التقرير قد تمت وفقاً للسياسات والإجراءات المعتمدة في الشركة.

القيود الملازمة

تخضع إجرائنا المتعلقة بالنظم والضوابط المتعلقة بإعداد التقرير المرفق طبقاً لمتطلبات نظام الشركات لقيود ملازمة، وبالتالي قد تحدث أخطاء أو مخالفات ولا يتم الكشف عنها. وعلاوة على ذلك، لا يمكن الإعتماد على هذه الإجراءات كدليل على فعالية الأنظمة والضوابط ضد التواطؤ الإحتيالي، خاصة من جانب من يشغل مناصب السلطة أو الثقة.

إرتباط التأكيد المحدود أقل نطاقاً بدرجة مهمة عن إرتباط التأكيد المعقول طبقاً للمعيار الدولي إرتباطات التأكيد ٣٠٠٠ (المعدل) المعتمد بالمملكة العربية السعودية. وبالتالي فإن طبيعة و توقيت ومدى الإجراءات المبينة أعلاه لجمع أدلة مناسبة كافية كانت مقصورة عمداً مقارنة بإرتباط التأكيد المعقول، ولذلك تم الحصول على تأكيد أقل مع إرتباط التأكيد المحدود من إرتباط التأكيد المعقول.

تقرير مراجع الحسابات المستقل عن تقرير المصلحة الشخصية لأعضاء مجلس الإدارة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة وفقاً لأحكام المادة (٧١) من نظام الشركات (تتمة)

لا تمثل إجراءاتنا مراجعة أو فحص وفقاً لمعايير المراجعة الدولية أو المعايير الدولية لإرتباط الفحص المعتمدة في المملكة العربية السعودية ولذلك فإننا لا نصدر رأياً مراجعة أو فحص فيما يتعلق بكفاية الأنظمة والضوابط.

يتعلق هذا الإستنتاج بالتقرير المرفق فقط في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م، ولا ينبغي بأن ينظر إليه كإبداء تأكيد على أي تواريخ أو فترات مستقبلية، لأن التغييرات في الأنظمة أو الضوابط قد تغير من صحة إستنتاجنا.

إستنتاج تأكيد محدود

بناءً على علمنا الموضح بهذا التقرير، لم يصل إلى علمنا أي أمر يجعلنا نعتقد بأن الشركة لم تلتزم من كافة النواحي المادية بالمتطلبات المعتمدة للمادة (٧١) من نظام الشركات لإعداد التقرير المرفق في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م.

قييد الإستخدام

هذا التقرير متضمناً إستنتاجنا، تم إعداده بناءً على طلب إدارة الشركة طبقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات لتقديمه إلى الجمعية العمومية للشركة. لا يجوز إستخدام هذا التقرير لأى غرض آخر أو توزيعه أو إقتباسه أو الإشارة إليه، دون الحصول على موافقة مسبقة لأى أطراف أخرى غير الجمعية العمومية ومجلس إدارة الشركة.

عن الخراشي وشركاه



سليمان عبد الله الخراشي
ترخيص رقم ٩١

٢١ شوال ١٤٤٣ هـ
٢٢ مايو ٢٠٢٢ م

